ولا لاصليتا فلا تحل لهما لقوله صلى الله عليه وسلم ان هذه الصدقات
انما هي اوساخ الناس وانها لا تحل لمحمد ولا لآل محمد رواه مسلم
وقال الا لاحد اكم في خمس الخمس يأكلكم او ينقيكم رواه الطبراني ولا
تحل لغني فلا تحل لمن يظهر به الغنى من الفقراء كما في صحيحة الترمذي وغيره
فصل ويجب اعلام الدافع لمن هو اهل او غير حاله
منها ليعلم الدافع وعدمه عمل بعلمه فيصرف لمن علم استحقاقه
من استحقاق الزكاة وعدمه دون غيره وان افهم كلام الاصل اشتراط
ظنه ان ظنها منه ومن لا يعلم بطلبها منه وان افهم كلام الاصل اشتراط
ظنها منه ومن لا يعلم بطلبها منه وان افهم كلام الاصل اشتراط
بلا يمين ولا بينة وان اتهم فصل قائمها او اهمي فقر او مسكنة
فقد يصدق بلا يمين ولا بينة وان اتهم اذ ذلك الا ان ادعى
عيالا او اتى بما لف مثال عرف انه له ويكلف بينة لسهولتها
كعامل ومكاتب وغارم وبقية الوجوه فانهم يكلفون بينة
بالعمل والكتابة والغرم والشرف وكفاية الشرط ذلك وذكر
المؤلف اقسامها من زيادتي وصدق في غاز وابن سبيل بلا
يمين ولا بينة لما مر فان تخلفا عما اخرج لاجله استرد منهما
ما اخذاه لا تقاصه استحقاقهما فان خرجا وجعا وفضل شيء
لم يسترد من الغازي ان قنع على نفسه او كان يسيرا والا استرد
ويسترد من ابن السبيل مطلقا وما دفع للمكاتب واذا اعتق بقية
ما اخذه والغارم اذا برئ او استغنى بذكر او يسر هنا اختيار
عدل لين او عدل وامرأتين فلا يحتاج الى عزو عند قائمه
واذكاه واستشهادي وذكر الاعدل والامانة من زيادتي ويقبل
عنها اي البينة المستفاضة بين الناس لحصول الظن بها
وصدق ذمي في الغارم وسيد في المكاتب ويقبل فقير وسيد
اذا احسنا الكسب بحرفة او اجارة كما به عما له فشتريان
به اي بما اعطياه عما اذا يستغلانه به بان يشتري بكل منهما ما يليق
بما يستغله ويستغني به عن الزكاة وظاهر ان للامام ان يشتري
لهذا ذكر

اهل البيت من الصدقات شيا ولا عشالة الأيدي ان كلكم هو

ذلك كعبده اي ما ذكر في هذه والتي قبلها فيحرم على المرأة
الكبيرة ولو مراهقة نظر شيء من شخص فحل اجنبي كبير ولو عبدا قال
تعالى وقل للمؤمنات يغضضن من ابصارهن ولهما بالشهوة
ان تنظر من عبدها وهما عفيفان ومن محرمها خلافا لما بين سرة
وركبة لما عرف وقولي نحو وبلا شهوة مع التقييد بالعفة وذكر
حكم نظر سيدة العبد له من زيادتي وما ذكرته من تحريم نظر
الفحل الى وجه المرأة وكفيها وعكسه عند امن الفتنة هو ما صححه
الاصل والذي في الروضة كأصلها عن اكثر الاصحاب حله وحل
بلا شهوة نظر لصغيرة لا تشتهى حلا فرج لا لغا ليست في نظره
شهوة اما الفرج فيحرم نظره وقطع القاضي محله علما بالفرق وعلى
الاول استثنى بن القطان الام فرض الرضاع والتربية للضرورة
اما فرج الصغير فيحل النظر اليه مالم يميز كما صححه المتولي وجزم
به غيره ونقله التتمي عن الاصحاب ونظر ممسوح وهو ذا لم
ذكر والا تشبين بحيث لم يبق له شهوة لا جنبية وعكسه اي
ونظر اجنبية لممسوح ونظر رجل لرجل ونظر امرأة لا مرأة
كنظر لمحرم فيحل بلا شهوة ما عدا ما بين سرة وركبة لما عرف
وحرم نظر كافرة لمسلمة قوله تعالى او نسائهن ولا كافرة ليست من
نسائنا لمؤمنات ولانها ربما تحكيها لكافر فلا تدخل الحمام منعها
نعم يجوز ان ترى منها ما يبدو واعتاد المهنة على الاشبه
في الروضة كأصلها لكن الاوجه ما صرح به القاضي وغيره انها منعها
كالاجنبي كما اوضحته في شرح الروض وتعبيري بكافرة اعم من
تعبيره بذمية هذا كله في كافرة غير مملوكة للمسلمة ولا محرم
لها اما هما فيجوز لهما النظر اليها كما لهم من عموم ما مر وانما
نظر المسلمة للكافرة فمقتضى كلامهم جوازه قال الزركشي وفيه
توقف وحرم نظر امرد جميل ولا محرمية ولا ملك ولو بلا
شهوة وغير جميل شهوته بان نظر اليه فيلتذ به وتغيير ري
بذلك اولى مما عبر به لا نظر لحاجة كمعاملة بيع او غيره

قوله نقل المرد وهو الشاب الذي لم تخرج لحيته بان لم يصل الى اوان نباتها غالبا اتمم